مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 06 فبراير 2024

إسرائيل هيوم: مسؤولون مصريون يحذرون من تعليق عملية السلام إذا تدفق الفلسطينيون إلى سيناء

(ترجمات . إسرائيل هيوم)

كشف تقرير حصري نشره موقع إسرائيل هيوم تحذير مسؤولين مصريين لدولة الاحتلال بشأن تداعيات إجبار سكان غزة على النزوح إلى سيناء المصرية على اتفاق السلام بين البلدين.

وقالت الصحيفة العبرية إن الجارة الجنوبية لإسرائيل وجهت مؤخرًا رسائل قوية إلى إسرائيل لتوضيح أن تدفق اللاجئين الفلسطينيين من غزة إلى سيناء من شأنه أن يعرض اتفاق السلام بين البلدين للخطر.

وقد نُقلت الرسائل من خلال سلسلة من الاتصالات بين كبار المسؤولين المصريين والمسؤولين الإسرائيليين، حيث نُقل المحتوى إلى القيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية بأكملها. وشددت مصر على أن عبور اللاجئين من قطاع غزة سيكون خطًا أحمر.

وبحسب أحد المصادر، كانت الرسالة المصرية هي أنه «إذا عبر لاجئ فلسطيني واحد، فإن اتفاق السلام سيُلغى». وقال مصدر آخر إن الرسالة كانت أكثر اعتدالًا، حيث قال «حتى لو عبر لاجئ مصري واحد - فسيجري تعليق اتفاق السلام». ووصف المصدران الرسائل القاسية التي أرسلتها مصر بأنها مزيج من الغضب والقلق. وينبع الغضب من تصريحات وتقديرات موقف مختلفة تناقش إعادة توطين الفلسطينيين من غزة كحل محتمل لمشاكل القطاع.

وأوصت وزارة الاستخبارات برئاسة الوزيرة غيلا غمليئيل بذلك في مذكرة رسمية نشرتها. وفي الأسابيع الأخيرة، صدرت تصريحات مماثلة لوزراء وأعضاء كنيست، وعلى رأسهم وزير المالية بتسلئيل سموتريش، الذي كرر ذلك في عدة مناسبات.

وينصب قلق مصر على مرور مئات الآلاف من الفلسطينيين من غزة إلى سيناء حيث سيبقون. وبحسب المصدر، لن توافق أي دولة على استيعاب هذا العدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين، وسيتحولون إلى «مشكلة مصرية دائمة» على حد تعبير أحد المصادر. وينبع هذا القلق من سيناريوهين محتملين: الأول، أن يحاول الفلسطينيون مغادرة غزة بسبب الوضع الإنساني السيئ في القطاع. والثاني هو محاولة الفلسطينيين النزوح خوفًا من الوقوع في القتال.

ولهذا السبب أيضًا أوضحت مصر لإسرائيل أنها تعارض بشدة توسيع القتال إلى رفح وسيطرة إسرائيل على طريق فيلادلفيا ـ الذي يفصل القطاع عن سيناء. ويتركز 2.2 مليون نسمة حول رفح، وتخشى مصر أن يؤدي العمل الإسرائيلي في المدينة إلى هروب جماعي إلى سيناء. وبما أن إسرائيل منعت الفلسطينيين من العودة إلى منازلهم في شمال غزة، فإن وقوع القتال هناك لن يترك لهم عمليًا أي خيار سوى الفرار جنوبًا.

وأشارت الصحيفة إلى أن هناك عدة حلول دائمة محتملة: تواجد إسرائيلي مستمر في المنطقة، وبناء جدار تحت الأرض مماثل للسياج الحدودي بين إسرائيل وغزة (الذي لم يُخترق في هجوم 7 أكتوبر)، وتمركز قوة متعددة الجنسيات، ونشر قوة مصرية معززة.

ومن المرجح أن تسعى إسرائيل إلى الجمع بين عدة حلول بالتوازي، مثل الجدار المعزز بنشاط مصري أو دولي دائم، أو مزيج من ذلك.

ميدل إيست أي: السيسي يبدأ فترة ولاية جديدة بقانون يوسع سلطة الجيش لاعتقال المدنيين

(أمني وعسكري . ميدل إيست آي)

اهتم موقع ميدل إيست أي بالقانون الجديد الذي وافق عليه البرلمان المصري والذي يمنح الجيش سلطة واسعة لاعتقال المدنيين، وهي الخطوة التي أقلقت المنظمات الحقوقية.

وقال الموقع البريطاني إن جماعة حقوقية دقت ناقوس الخطر بشأن مشروع قانون جديد أقره البرلمان المصري يمنح الجيش سلطات شرطية موسعة يمكن استخدامها في القمع السياسي.

وأُطلق على مشروع القانون اسم قانون تأمين وحماية المرافق العامة والحيوية للدولة، ومُرر في 28 يناير، بعد حوالي ستة أسابيع من حصول الرئيس عبد الفتاح السيسي على فترة ولاية ثالثة.

وجاءت إعادة انتخاب السيسي وسط تنامي السخط الشعبي مع تدهور الوضع الاقتصادي المُثقل بالديون القياسية، وتراجع قيمة العملة، وارتفاع التضخم، بعد ما يقرب من 10 سنوات من توليه الرئاسة لأول مرة.

وقال بيان صادر عن معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان يوم الجمعة إن توقيت التشريع، والسلطات الأمنية الداخلية الواسعة التي يمنحها للجيش، تشير إلى أن السلطات المصرية تسعى إلى زيادة تحويل الجيش إلى قوة شرطة واستخدامه لقمع السخط العام المحتمل أو الاحتجاجات الجماهيرية من خلال توسيع ولايته لاعتقال المدنيين وإحالتهم إلى المحاكم العسكرية.

وأضاف البيان أن تعديل المادة 200 من الدستور المصري في عام 2019 وضع الجيش بالفعل فوق جميع المؤسسات، بما في ذلك المحكمة الدستورية العليا، من خلال منحه صلاحيات «الحفاظ على الدستور والديمقراطية، وحماية المبادئ الأساسية للدولة وطبيعتها المدنية، وحماية حقوق الشعب وحرياته».

القانون الجديد هو تعديل للقانون رقم 136 لعام 2014، الذي منح القوات المسلحة صلاحيات تولي مسؤوليات الشرطة لحماية المرافق العامة والحيوية، مثل الطرق العامة ومحطات الكهرباء وخطوط أنابيب الغاز والسكك الحديدية.

بالإضافة إلى سلطة اعتقال المدنيين وإحالتهم إلى المحاكم العسكرية، المنصوص عليها في النسخة القديمة، أضاف التعديل مادة أخرى تخول الضباط العسكريين «مواجهة الأفعال والتجاوزات التي تقوض عمل المرافق العامة للدولة، أو الخدمات التي تقدمها، وخاصة الجرائم التي تضر باحتياجات المجتمع الأساسية من السلع».

وقال معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان إن مصطلح «الاحتياجات الأساسية للمجتمع» غامض ويوفر ثغرة حيث يتمتع السيسي أو أولئك الذين يفوضهم بالسلطة التقديرية لتحديد ماهية هذه الاحتياجات الاجتماعية. وبناءً على ذلك، حذرت الجماعة الحقوقية من أن الرئيس سيُمنح سلطات موسعة بموجب القانون الجديد «لتحديد اختصاص

الجيش باعتقال المدنيين وإحالتهم إلى محاكم عسكرية».

خطر حدوث مزيد من عدم الاستقرار

وأشارت المنظمة الحقوقية إلى أنه منذ أن أصبح السيسي رئيسًا في 2014، حوكم آلاف المدنيين أمام المحاكم العسكرية، ووثّق ما لا يقل عن 363 انتهاكًا للحق في محاكمة عادلة خلال تلك الفترة.

وجاء في البيان أن المنظمة الحقوقية «تعتقد أن زيادة تعزيز الجيش بالسلطات الشرطية والقضائية، وبالتالي وضع الجيش في مسار تصادمي مع السخط الشعبي ضد السياسات الاقتصادية وحقوق الإنسان، لن يؤدي إلا إلى تفاقم مخاطر عدم الاستقرار».

وأوضحت أن «السبيل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية هو الاعتراف بالأخطاء السابقة، وإنهاء احتكار الرئيس السيسي لاتخاذ القرار، واستعادة الاستقلال لمؤسسات الدولة، بما في ذلك مؤسسات المساءلة والرقابة، وفتح مساحة عامة للسماح للمواطنين بالمشاركة في قضايا الحوكمة التي تؤثر على حياتهم اليومية».

وصل السيسي، وهو جنرال سابق في الجيش، إلى السلطة بعد انقلاب عسكري عام 2013 ضد أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في البلاد محمد مرسي.

ومنذ ذلك الحين، تخضع مصر لحكم عسكري بحكم الأمر الواقع، إذ يهيمن الجيش على معظم المؤسسات المدنية والاقتصادية في البلاد، فيما تعتبره القوى المؤيدة للديمقراطية ثورة مضادة في أعقاب انتفاضة 2011.

ما لا يقل عن 65 ألف من المعارضين السياسيين للسيسي محتجزون في السجن، وفقًا لتقديرات الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.

مودرن دبلوماسي: مصر تتواصل مع صندوق النقد الدولي بشأن اتفاق لحزمة تصل إلى 10 مليارات دولار

(اقتصاد . مودرن دبلوماسي)

قال موقع مودرن دبلوماسي إن بعثة صندوق النقد الدولي إلى مصر مددت زيارتها حتى نهاية الأسبوع لإجراء محادثات عاجلة حول صفقة محتملة قد تجلب شركاء وتتجاوز 10 مليارات دولار.

وتناقش مصر زيادة برنامجها لصندوق النقد الدولي الذي تبلغ قيمته 3 مليارات دولار - ولم يُصرف سوى القليل منه - كجزء من حزمة أوسع قد تشمل البنك الدولي أيضًا، وفقًا لأشخاص مطلعين على الأمر. وتعد مصر بالفعل ثاني أكبر مقترض من صندوق النقد الدولي بعد الأرجنتين المتخلفة عن السداد.

وليس من الواضح ما إذا كان صندوق النقد الدولي يطلب تعويمًا فوريًا للجنيه المصري للتوقيع على الصفقة. ومن غير المتوقع أن تكون دول الخليج الغنية بالنفط التي انضمت إلى عمليات الإنقاذ السابقة لمصر، جزءًا من أي اتفاق جديد، وفقًا لما ذكرته المصادر.

وقالت المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجييفا في مؤتمر صحفي في واشنطن يوم الخميس إن المحادثات جارية حول تعزيز برنامج الصندوق، مضيفة أن الاتفاق قريب جدًا وأولوية قصوى، لكنها لم تقدم تفاصيل. ولم يتسن الاتصال بالمسؤولين المصريين والبنك الدولي للتعليق.

وارتفعت السندات المصرية المستحقة في فبراير 2026 الخميس 0.9 سنتًا إلى 82 سنتًا للدولار، وهو أعلى مستوى على أساس الإغلاق في عام تقريبًا. كما قفزت السندات الأخرى المستحقة في 2025 و 2027 و 2028 و2048. ولا تزال عوائد مصر عند حوالي 14%، وهو مستوى مرتفع مقارنة بمعظم السندات السيادية الأخرى.

وقال الموقع إن اتفاق صندوق النقد الدولي من شأنه أن يقطع شوطًا طويلًا نحو إخراج مصر من أسوأ أزماتها الاقتصادية منذ عقود، إذ تزيد الحرب بين إسرائيل وحماس المجاورة من الحاجة الملحة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في أكبر دولة في الشرق الأوسط من حيث عدد السكان.

وستغطي الصفقة التي تتشكل على نطاق واسع ما تقدره وكالة موديز لخدمات المستثمرين بأنه فجوة التمويل الخارجي لمصر في السنتين الماليتين 2024 و2025. ولا تزال العملة الصعبة نادرة، مع إغلاق الحكومة أبوابها أمام أسواق السندات الدولية.

وأرجأ صندوق النقد الدولي مراجعتين لبرنامج مصر الحالي – المبرم قبل أكثر من عام – في انتظار أن تسمح السلطات بسعر صرف أكثر مرونة والوفاء بوعود أخرى قبل تسليم المزيد من الأموال.

وبشكل منفصل، رفع البنك المركزي المصري يوم الخميس بشكل غير متوقع سعر الفائدة القياسي، وهي خطوة قد تسرع التقدم في حزمة أكبر من صندوق النقد الدولي وتمهد الطريق لتخفيض آخر لقيمة العملة.

وخفض البنك المركزي قيمة الجنيه ثلاث مرات منذ أوائل عام 2022، مما أدى إلى خسارة نصف قيمته أمام الدولار. ولكن في حين أن السعر الرسمي للجنيه ظل عند حوالي 30.9 جنيهًا للدولار منذ مارس، إلا أنه يُتداول بين 65 و70 جنيهًا في السوق السوداء هذا الأسبوع، مما يؤكد النقص الحاد في النقد الأجنبي في البلاد.

وقال فاروق سوسة، الخبير الاقتصادي في بنك جولدمان ساكس، إن الاستراتيجية المفضلة لدى السلطات هي السيطرة على سعر الصرف الموازي قبل توحيد سعر الصرف. وهذا يعني خفض الطلب على الدولار من خلال تشديد السياسات وزيادة العرض من خلال الاقتراض الخارجي. وعندما يكون السعر الموازي عند مستوى أكثر معقولية، يصبح توحيد العملة أسهل من خلال تخفيض قيمة العملة.

وعلاوة على الاضطرابات في التجارة والسياحة بسبب الحرب بين إسرائيل وحماس، يتعين على مصر الآن أن تتعامل مع انخفاض عائدات قناة السويس، وهي مصدر مهم للعملة الأجنبية لخزائن الحكومة. وتتجنب عديد من السفن الممر المائي لحماية نفسها من الهجمات التي يشنها الحوثيون في اليمن في البحر الأحمر.

وتغطي المناقشات الجارية بين مصر والبنك الدولي الإصلاحات التي تحتاج مصر إلى تفعيلها لاستكمال المراجعات المتأخرة. ويشمل ذلك تشديد السياسات النقدية والمالية إلى جانب التحرك نحو نظام سعر صرف مرن.

وفي علامة على أن مصر تحرز بعض التقدم نحو تحقيق بعض هذه الأهداف، وافق مجلس الوزراء يوم الأربعاء على اقتراح لخفض الإنفاق على استثمارات الدولة ووقف المشروعات الجديدة حتى يوليو على الأقل.

تايمز أوف إسرائيل: ما وراء حدود إسرائيل.. لماذا أعادت أبوظبي سفيرها إلى دمشق الآن؟!

(ترجمات . تايمز أوف إسرائيل)

نشرت صحيفة تايمز أوف "إسرائيل" تقريرًا لعضو الكنيست السابق كسينيا سفيتلوفا يستعرض الأوضاع في الدول المحيطة بدولة الاحتلال، ومنهم مصر والتي تتفاقم فيها الأزمة الاقتصادية.

ووفقًا للصحيفة العبرية، قبل نحو عام، أعيد قبول سوريا عضوًا في الجامعة العربية. وفي الأسبوع الماضي، وصل إلى دمشق حسن أحمد الشحي، أول سفير إماراتي لدى سوريا منذ 13 عامًا. وافتتحت السفارة الإماراتية في دمشق عام 2018، لكن مكتب السفير ظل فارغًا حتى الآن.

الوضع الاقتصادي في سوريا مستمر في التدهور. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، يعيش 90% من السوريين في فقر. وتقف العقوبات الغربية التي فُرضت على البلاد عام 2011 بعد بدء الحرب الأهلية في البلاد حجر عثرة أمام الاستثمار المباشر في الاقتصاد السوري، وعلى أي حال، مع سيطرة إيران على العاصمة، فإن الدول العربية ليست في عجلة من أمرها للاستثمار في دمشق.

ومن المرجح أن يكون وصول السفير الإماراتي مرتبطًا أكثر بالشؤون الأمنية وأنشطة الميليشيات الإيرانية في الأراضي السورية. وتتاجر هذه الميليشيات أيضًا بالمخدرات وتساعد في إمبراطورية مخدرات الكبتاجون في البلاد، والتي يرعاها الرئيس السوري بشار الأسد، وفقًا للصحيفة.

وعندما عادت سوريا إلى الجامعة العربية، كان هناك حديث عن محاولة المنطقة دمجها مرة أخرى في أسرة الدول العربية، جزئيًا لمنع إغراق مدنها بالكبتاجون السوري. لكن لم يحدث أي تغيير على هذه الجبهة، وفي الأشهر الأخيرة، اندلعت معارك عنيفة بين تجار المخدرات والجيش الأردني.

وتلفت الصحيفة إلى أن الإمارات العربية المتحدة لديها مصلحة واضحة في الدفاع عن الأردن ومنع توسع الحرب في غزة إلى سوريا ولبنان. ولذلك سيكون السفير الإماراتي الجديد في دمشق مشغولًا للغاية.

الأزمة الاقتصادية في مصر تتفاقم

ويتطرق الكاتب إلى الأزمة الاقتصادية في مصر، مشيرًا إلى أن مجلس النواب المصري وافق الأسبوع الماضي على تعديلات جديدة على قانون القضاء العسكري فيما يتعلق بالأمن والدفاع عن المرافق العامة والأساسية. وبموجب هذا القانون، فإن جميع الجرائم التي تستهدف المرافق العامة والأساسية في البلاد تخضع لسلطة القضاء العسكري.

تمنح التعديلات ضباط الجيش وضباط الصف الذين يعينهم وزير الدفاع سلطة تطبيق القانون بشكل عام. في الواقع، يقوم الجيش المصري، الذي يشكل ركيزة أساسية للنظام، بتوسيع سلطته بشكل كبير.

انتخب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مؤخرًا لولاية أخرى، ولا يبدو أن هناك أي قوى سياسية يمكنها أن تتحدى نظامه بجدية. ومع ذلك، فإن الأزمة الاقتصادية تتفاقم، في حين أن ارتفاع معدلات التضخم والأضرار التي

لحقت بأرباح قناة السويس بسبب هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، تخلق ظروفًا لعدم الاستقرار.

ويؤثر ارتفاع تكاليف المعيشة على كل مجالات الحياة في مصر. وارتفعت أسعار الخدمات الإعلامية بنحو 30% منذ بداية يناير، وارتفعت وسائل النقل العام بنسبة 20%، وارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسبة 15% إلى 30%.

وللتعامل مع الأزمة الاقتصادية الحادة، تحتاج مصر إلى التحديث وتعزيز المزيد من الشفافية لتشجيع المستثمرين. ومن غير المرجح أن تساعد القوانين الجديدة التي شُرعت الأسبوع الماضي لتحقيق هذه الأهداف.

اليمين المتطرف يهدد بجر "إسرائيل" إلى الهاوية الدبلوماسية

ووفقًا للكاتب، ومع استمرار الهجوم البري في قطاع غزة، يواجه الإسرائيليون على نحو متزايد سيناريوهات متعارضة تمامًا لليوم التالي للحرب: هل ينبغي لإسرائيل أن تعمل على تحصين حدودها الشمالية والجنوبية، أو بناء المستوطنات في قلب غزة؟ هل ندفع التطبيع مع السعودية والدول العربية الأخرى لتعزيز المصالح المشتركة، أم نصبح دولة معزولة ومكروهة؟

وإذا قررت المملكة العربية السعودية، التي لم ترفض حتى الآن عملية التطبيع مع إسرائيل التي بدأت قبل الحرب بفترة طويلة، أن تدير ظهرها للدولة اليهودية بسبب هؤلاء المتطرفين، فإنها لن تمضي قدمًا في مسار التطبيع.

ويقول الكاتب إن إسرائيل تقف الآن عند مفترق طرق حاسم. ويمكنها أن تسلك الطريق الإقليمي، وهو ما من شأنه أن يعزز في نهاية المطاف مكانتها في الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء العالم، ويتيح تطبيع العلاقات مع معظم الدول في المنطقة، ويربط الشرق الأوسط بالهند.

وهذا الطريق يمر عبر رام االله وغزة، وفيه أفق دبلوماسي، ومفاوضات، وتسويات صعبة، وجهد كبير.

أما الطريق الثاني، طريق إعادة الاستيطان في غوش قطيف، فيؤدي إلى عزلة دبلوماسية وإقليمية، وحرب متواصلة، وإلحاق أضرار قاسية بمصالح دولة إسرائيل.

والسؤال المطروح الآن هو ما إذا كانت إسرائيل ستستقل القطار السريع إلى المملكة العربية السعودية أو ما إذا كانت ستسقط في هاوية غوش قطيف.

قنطرة: استغلال سكان غزة... مغادرة القطاع سيكلفك 10 ألاف دولار رشي للدخول من معبر رفح

(ترجمات . مؤشر)

نشر موقع قنطرة الألماني تقريرًا أعدّه يوهانس صادق يستعرض ما وصفه الموقع باستغلال سكان غزة من خلال إجبار الراغبين منهم على الخروج من غزة على دفع آلاف الدولارات للوسطاء.

يلفت الكاتب في مستهل تقريره بالاستشهاد بحالة محمد، أحد سكان غزة الذي نزح أكثر من مرة، والذي وصل إلى القاهرة مع زوجته وأطفاله الأربعة. ويقول محمد: «لم أستطع تحمل العيش في خيمة».

كان الثمن الذي دفعه مقابل ذلك 15000 دولار أمريكي. وبعد أربعة أسابيع من الانتظار، تلقى رسالة من الوسيط: كان عليه هو وعائلته أن يشقوا طريقهم إلى معبر رفح الحدودي. ويقول محمد: «عندما وصلت إلى الحدود المصرية، شعرت وكأنني ولدت من جديد».

ويشير الكاتب إلى أنه توجد منذ سنوات شبكة من سماسرة السفر وما يسمى بالوسطاء في مصر وغزة. وهم يعدون بخروج سريع من المنطقة الساحلية المحاصرة ويتقاضون حاليًا ما بين 4500 و 10000 دولار للفرد .

وفي السابق، كان السعر يعتمد، من بين أمور أخرى، على عدد مرات فتح معبر رفح الحدودي. ومع ذلك، فقد ارتفع ارتفاعًا كبيرًا منذ بداية الحرب.

نزح حوالي 85% من سكان غزة البالغ عددهم حوالي 2 مليون نسمة واضطر معظمهم إلى دخول جنوب غزة بالقرب من الحدود المصرية.

استغلال الأوضاع الصعبة

ويوضح الكاتب أنه كلما زاد اليأس في غزة، ازدهرت هذه النوعية من الأعمال. ويعد السماسرة بمغادرة مضمونة «بنسبة 100 في المائة». وكتب أحد مقدمي الخدمة عندما سئل عن هذه الخدمة في بداية يناير: «هل لديكم أناس في غزة يريدون المغادرة إلى مصر ؟ كم عدد ؟»

ووصل عرضه بعد أيام قليلة. وسيكلف «التنسيق» 8000 دولار للبالغ و 1500 دولار للطفل. وسيتولى التسجيل مكتب في شرق القاهرة. المغادرة من غزة «خلال 72 ساعة». بافتراض عدم وجود اعتراضات لدى السلطات الأمنية، وسيكون الخروج مضمونًا بنسبة «100 بالمائة».

ويضيف الكاتب أن قلة قليلة من سكان غزة البالغ عددهم 2.2 مليون نسمة يمكنهم تحمل مثل هذه المبالغ. قبل الحرب، كان متوسط الدخل السنوي للأسرة في غزة 1400 دولار. ويقول بعض الناس في القاهرة إنهم باعوا جميع مجوهرات عائلاتهم لمغادرة القطاع. والبعض الآخر لديه أقارب أو أصدقاء في الخارج، على سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية أو دبي. جمعت امرأة فلسطينية تعيش في مصر حتى الآن ما يعادل حوالي 28 ألف يورو في حملة عبر الإنترنت لأنها تريد إحضار شقيقاتها الثلاث من غزة إلى مصر.

شركة لها صلات بالسلطات الأمنية

ويقول الكاتب إن دفع المال لا يعني أنك ستتمكن من مغادرة القطاع. ويقول رجل يعيش في غزة يدعى عابد إنه سلم 8000 دولار منذ حوالي أربعة أسابيع - ولا يزال ينتظر. وقال الشاب البالغ من العمر 35 عامًا لوكالة الصحافة الألمانية «إنه سعر باهظ لكن لا توجد طريقة أخرى للهروب من الموت». وقال ثلاثة من الذين أُجريت معهم مقابلات في غزة إنهم تعرضوا للغش من جانب السماسرة وخسروا كل أموالهم.

وينوّه الكاتب إلى أن هناك مزاعم متكررة بأن المسؤولين المصريين متورطون تورطًا مباشرًا في الصفقات. ونفى رئيس هيئة الاستعلامات الحكومية ضياء رشوان مؤخرًا هذه الأمور ووصفها بأنها «كاذبة» و «تستند إلى مصادر غير جديرة بالثقة وغير مؤكدة». وينبغي للفلسطينيين أن يبلغوا قوات الأمن المصرية في رفح على الفور بمحاولات

المطالبة بهذه «الرسوم غير القانونية».

ومع ذلك، يظهر اسم واحد بين مقدمي الخدمة: شركة مصرية تسمى هلا للاستشارات والسياحة. وقدمت الشركة «خدمة VIP » للسفر عبر رفح منذ عام 2019. وتعلن الشركة عبر الإنترنت برسوم توضيحية للحافلات الصغيرة وصالات المغادرة ورجل يرتدي بدلة بحقيبة ذات عجلات في أحد المطارات.

ويلفت الكاتب إلى أن شركة هلا لها علاقات وثيقة مع السلطات الأمنية المصرية، وتوظف الشركة ضباطًا عسكريين سابقين، كما ذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش في عام 2022. وهذا من شأنه «تقليل التأخير عند نقاط التفتيش بين رفح والقاهرة».

جيروزاليم بوست: البرلماني السابق توفيق عكاشة يهاجم حماس ويقدم العزاء للإسرائيليين

(سياسية . جيروزاليم بوست)

اهتمت الصحافة العبرية بحديث البرلماني السابق توفيق عكاشة مع إحدى قنوات دولة الاحتلال والتي هاجم فيها حماس وقدم تعازيه للإسرائيليين.

وفي هذا الصدد قالت صحيفة جيروزاليم بوست إن توفيق عكاشة، الشخصية الإعلامية المصرية والنائب السابق، انتقد حماس بشدة بسبب هجومها في 7 أكتوبر والعواقب التي أعقبت ذلك في مقابلة مع قناة كان نيوز يوم الثلاثاء.

وفي تعليقه على الحرب الحالية، وكذلك هجوم 7 أكتوبر، قال عكاشة: «إنني أنعي كل قتيل على الجانب الإسرائيلي وكل قتيل على الجانب الفلسطيني، لكنني لا أنعي أفراد حماس الذين قتلوا لأنهم منظمة إرهابية استفادت من القضية الفلسطينية. إنهم منظمة حولت مصر إلى خراب، وأيديها ملطخة بدماء مصر. لن أنساها».

وتابع في انتقاده لحماس قائلا: «حماس أفسدت القضية الفلسطينية وأدت إلى فقدان فرص التوصل إلى حل الدولتين بسبب انتفاضتهم ضد السلطة الفلسطينية في عام 2007. استفادت حماس من حقيقة أن القضية الفلسطينية لم تُحل وألحقت الضرر بالشعب الفلسطيني بأبشع الطرق».

وتابع: «لقد دبروا هجومًا على إسرائيل في 7 أكتوبر واستخدموا التكتيكات والأدوات نفسها مثل داعش والقاعدة، إن شعب غزة يدفع ثمن غباء حماس».

كما انتقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بسبب الحرب وولايته كرئيس للوزراء لفترات متعددة.

وأوضح أن «شخصًا آخر يشترك في جزء كبير من المسؤولية عن الحرب؛ وهو رئيس وزراء إسرائيل، بنيامين نتنياهو، الذي قاد حكومات متعددة في إسرائيل ودعم حماس، إذ سمح له وجودها بتأخير تنفيذ حل الدولتين».

وقالت الصحيفة إن توفيق عكاشة شخصية إعلامية مصرية وعضو سابق في البرلمان طرد من البرلمان قبل ثماني

سنوات بعد اجتماع عقده مع السفير الإسرائيلي آنذاك في مصر حاييم كورين.

وناقش طردهم في المقابلة وكذلك علاقاته مع السفراء الإسرائيليين.

وقال: «أريد أن أخبركم أنني لا أندم على الإطلاق لأنني دعوت السفير الإسرائيلي في مصر في ذلك الوقت، حاييم كورين، إلى منزلي. احترمني كورين، وجاء إلى منزلي، وكان اجتماعا جيدا».

وقال: «السفير كورين ليس علاقتي الوحيدة بإخوتي الإسرائيليين». وقال «السفيرة الإسرائيلية الحالية في مصر أميرة أورون هي أيضا صديقة عزيزة».

بلومبرج: الجنيه المصري يحقق مكاسب في السوق السوداء، ممهدًا الطريق لخفض قيمة العملة

(اقتصاد . بلومبيرغ)

سلط تقرير نشرته وكالة بلومبرج الضوء على تحقيق الجنيه المصري بعض المكاسب أمام الدولار في السوق السوداء وأثر ذلك على خطوة تعويم العملة.

وقالت الوكالة الأمريكية إن الجنيه المصري حقق مكاسب كبيرة في السوق السوداء المحلية مقابل الدولار الأمريكي، وهي خطوة قد تساعد في تمهيد الطريق لخفض قيمة العملة في مصر التي تشهد أزمة مالية طاحنة.

ويُتداول الدولار بأقل من 60 جنيهًا منذ يوم الأحد بعد أن سجل أكثر من 70 في الأسبوع الماضي، وفقًا للتجار. وجاءت المكاسب في أعقاب حملة قمع بعيدة المدى من السلطات في السوق الموازية وشائعات مسعورة وغير مؤكدة على وسائل التواصل الاجتماعي حول استثمار خليجي ضخم في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا.

ولا يزال المعدل أضعف بكثير من المعدل الرسمي، الذي ظل ثابتًا عند حوالي 30.9 للدولار في معظم العام الماضي، مما يؤكد النقص الحاد في العملة الأجنبية في مصر.

خفضت الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في الشرق الأوسط قيمة عملتها ثلاث مرات منذ أوائل عام 2022 ومن المتوقع على نطاق واسع اتخاذ خطوة أخرى في الربع الأول من هذا العام. وتجري السلطات محادثات مع صندوق النقد الدولي بشأن زيادة القرض الذي قد يجلب شركاء آخرين وتأمين تمويل بنحو 10 مليارات دولار. لكن من المحتمل أن تتوقف الصفقة على تخفيف مصر للقيود على سعر العملة.

وقالت المديرة الإدارية لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، في 1 فبراير إن الصندوق «قريب جدًا» من الاتفاق على حزمة مالية جديدة لمصر، مضيفة أن المحادثات «أولوية قصوى» للصندوق.

وتشير الوكالة إلى أن انخفاضًا آخر في قيمة العملة ينطوي على خطر تأجيج التضخم الذي بدأ مؤخرًا فقط في التباطؤ بعد أن سجل 38% العام الماضي. وأثار الملياردير المصري نجيب ساويرس الجدل الأسبوع الماضي من خلال اقتراح ضرورة مواكبة السلطات سعر السوق السوداء المتصاعد.

القبض على التجار

وقالت وزارة الداخلية إنها استهدفت واعتقلت في الأيام الأخيرة المتورطين في اكتناز وتداول العملات الأجنبية بشكل غير قانوني. وأخبر عدد من التجار بلومبرج أنهم أوقفوا عملياتهم مؤقتًا.

وفي أواخر الأسبوع الماضي، انتشرت شائعات على مجموعات واتس اب المصرية ومنصة التواصل الاجتماعي إكس حول مشاركة مستثمرين إماراتيين في صفقة بمليارات الدولارات تتضمن موقعًا على ساحل البحر المتوسط في مصر. ونقل موقع إخباري محلي، القاهرة 24، في وقت لاحق عن «مصادر رسمية» قولها إنه لم تُبرم اتفاقيات مع رجال أعمال إماراتيين في هذا الوقت.

ونقلت الوكالة عن فاروق سوسة، الخبير الاقتصادي في مجموعة جولدمان ساكس، أن هذا يعني خفض الطلب على الدولار من خلال سياسات أكثر صرامة وزيادة العرض من خلال الاقتراض الخارجي.

ويقدر سوسة إجمالي احتياجات مصر من التمويل على مدى السنوات الأربع المقبلة بنحو 25 مليار دولار، بافتراض الانتهاء من صفقة جديدة لصندوق النقد الدولي في الأسابيع المقبلة وإبرامها بنجاح. وستكون التدفقات المستمرة للعملات الأجنبية ضرورية إذا أرادت مصر التغلب على الأزمة على المدى الطويل.

وقال سوسة: «عندما يكون السعر الموازي عند مستوى أكثر منطقية، يصبح توحيد سعر العملة أسهل من خلال خفض قيمة العملة».

/ moasher